الحزب الديمقراطي الوطني

18، زنقة حسان – الرباط
الهاتف: 27 21 73 37 05
الفاكس: 27 21 73 37 05

مذكرة حول مراجعة الدستور

تبعا للكتاب الموجه للحزب الديمقراطي الوطني من لدن رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور بتاريخ 18 مارس 2011، و تطبيقا لما ورد في الخطاب الملكي يوم 9 مارس 2011 من توجيهات سامية، يتقدم الحزب الديمقراطي الوطني بمذكرته التالية:

لاشك أن الدستور في كل الدول الديمقراطية يعد آلية أساسية يُمَكِّن الشعوب من ممارسة حقوقها في تدبير شؤونها عبر أحكام وقواعد تترجم هذا الحق إلى ممارسة مؤسساتية.

والمغرب حاول وضع دستوره منذ الاستقلال، تمت مراجعته أكثر من مرة كلما اقتضت الظروف ذلك تماشيا مع التطور الذي تعرفه البلاد في كل مرحلة من المراحل التي مرت عبرها.

وعلى ضوء هذه التطورات التي تعرفها بلادنا أصبح من واجبنا مسايرة هذه الوضعية الجديدة بكل تبصر وحكمة وثبات حتى نتمكن جميعا من تلبية المطالب المشروعة التي تقدمت بها الحركة الشبابية والتي ما هي سوى ترجمة للمطالب المتوالية للأحزاب

السياسية الوطنية، مباركين المبادرة الملكية الجريئة التي جاءت في إبانها، متضمنة اقتراحات جوهرية، حول تعديل دستور المملكة.

إن هذه المبادرة الكريمة لتأخذ بعين الاعتبار التطور المهم الذي عرفه العالم في إطار الانفتاح الديمقراطي، والذي نتج عنه وعي جديد لدى جميع المواطنين بفضل التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة في وسائل الإعلام السمعية منها والمرئية مما أدى إلى حراك وطني ضد كل مظاهر الفقر والتخلف والبطالة والفساد والفوارق الاجتماعية، خاصة في الأنظمة غير الديمقراطية في عدد من الدول. وبالرغم من أن المغرب كان سباقا إلى تحصين مؤسساته بعدد من الإجراءات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإنه ليس في منأى عن هذه التطورات.

فكل هذه المعطيات إذن ساهمت إلى حد بعيد في التعجيل بقرار مراجعة الدستور الحالي. وقد تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه يوم 9 مارس 2011 بالإعلان عن إصلاحات دستورية وسياسية عميقة تجاوزت سقف المطالب المعبر عنها وهي مبنية على سبع مرتكزات مع احترام الثوابت المقدسة للأمة.

ونحن في الحزب الديمقراطي الوطني ، إذ نحيي بكل إجلال وإكبار هذه المبادرة الملكية الشجاعة والتاريخية والتي تستجيب لمعظم طموحات ورغبات المواطنين بما فيهم مناضلاتنا ومناضلينا في مختلف أنحاء المملكة، وتنسجم مع مبادئ حزبنا في الأفكار

والتوجهات، نتشرف - بعد إدلائنا بتصوراتنا ومقترحاتنا حول التعديلات التي نراها ضرورية في بعض الفصول التي يتضمنها الدستور الحالي- أن نعززها ببعض الملاحظات والمقترحات من شأنها أن تساهم في تحصين الدستور الجديد وهي كالتالي:

1- توفر الإرادة السياسية الحقة والعمل على احترام مقتضيات الدستور:

إننا في الحزب الديمقراطي الوطني نعتقد أن المغاربة قاطبة ملكا وشعبا بجميع فئاته متفقون جميعا على ضرورة الانتقال إلى الديمقراطية الحقة لبناء مؤسسات تحظى بالثقة والمصداقية عبر إرساء دستور جديد يتضمن أحكاما وقواعد جديدة من شأنها أن تجعل حدا وقطيعة نهائية مع أساليب وعقليات الماضي والانطلاق من رؤية جديدة من أجل ترسيخ مبدأ التحديث السياسي والمؤسساتي الفعلي، أي إقرار ديمقراطية حقيقية تتجاوز الواجهات الشكلية إلى مؤسسات قادرة على مواكبة التطورات ومواجهة التحديات.

2 – وضع القوانين التنظيمية المصاحبة للدستور:

يجب أن تكون هذه القوانين ملائمة مع روح الدستور ومع كل الأحكام الواردة فيه وأن تكون صياغتها ملتزمة بالوضوح التام بعيدة عن المصطلحات الفضفاضة التي قد تتيح تفسيرات مختلفة حسب الأهواء والمصالح الشخصية لبعض الأطراف.

3- ضرورة إعادة النظر في الشأن الحزبي:

يقترح الحزب الديمقراطي الوطني التخلي عن مصطلحات "حزب نافذ" و"حزب إداري" و"حزب صغير" و"حزب ديمقراطي" و"حزب جاد"... باعتبار أن كل الأحزاب وطنية وديمقراطية فلا مزايدة لحزب على حزب آخر علما بأن المغرب، كملكية دستورية، في غنى عن هذه المصطلحات بحيث أن الملك هو ملك جميع المغاربة و تلجأ إليه كل الأحزاب عند الضرورة، معتبرة جلالته الضامن الأساسي لحقوقها و كيانها.

4 – وضع آليات جديدة وعملية لتفادي التزوير بكل أشكاله في الانتخابات كما كان الشأن في الماضي، و ذلك بإبعاد وزارة الداخلية عن الإشراف عليها وإسناد هذه المهمة إلى هيئة مستقلة تحت إشراف القضاء خلال فترة الانتخابات مع ضرورة تعديل قانون الأحزاب تعديلا جذريا سيّما بالمواد 5 و41 و42 والمادة الخاصة بالعتبة التي نقترح حذفها من القاموس السياسي باعتبارها عملية إقصائية وخصوصا للأحزاب الفتية أو الأحزاب التي مورست في حقها عملية ممنهجة لتقزيمها وتهميشها وتجريدها من الإمكانيات المادية والمعنوية التي تكفل لها القيام بدورها على الوجه الأكمل.

كما يجب إعادة النظر في المعايير التي تعتمدها الدولة في توزيع الدعم على الأحزاب السياسية وإعادة النظر في اللوائح الانتخابية والتقطيع الانتخابي تحت إشراف هيئة مستقلة بتزكية من الأحزاب السياسية وتحت مراقبة القضاء .

5- تمكين جميع الأحزاب السياسية من حقها في ولوج المنابر الإعلامية العمومية للتعبير عن آرائها والمشاركة في النقاش الوطني والقطع نهائيا مع نظام الكوطا المعمول به.

6- ضرورة الارتقاء بالنظام اللامركزي وعدم التمركز وذلك بتفعيل نظام الجهوية المتقدمة ومنحها كامل الاختصاصات وتمتيع المجالس الإقليمية بنفس الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للجهة.

7- ضمان استقلالية العدالة كسلطة مستقلة معترف بها مع تطهير أجهزتها من كل انحراف وفساد ورشوة ومحسوبية وجعلها في مأمن من الخضوع لضغوطات الإدارة وبعض اللوبيات الاحتكارية.

8- ضمان حرية الإعلام على كل المستويات وجعله في مأمن من التدخلات والضغوطات والإجراءات الانتقائية.

9- إعطاء الأسبقية لمعالجة المشاكل الاجتماعية المستعجلة وعلى رأسها محاربة البطالة وسن سياسة اجتماعية عادلة.

10 – تفادي الجمع بين مراكمة المسؤولية السياسية والمسؤولية الاقتصادية.

11- تدعيم صلاحيات البرلمان المالية وذلك فيما يتعلق بمراقبة جميع الصناديق العمومية المكلفة بإنجاز مجموعة من المشاريع تتوازى مع نشاط الحكومة مع مراقبتها ومحاسبتها.

12 – تفعيل الدور الرقابي والقضائي للمجلس الأعلى للحسابات بإعتباره أعلى مؤسسة تسهر على مراقبة تنفيذ الميزانيات العامة ومحاربة الفساد ونهب المال العام.

13- مراجعة تركيبة هياكل المؤسسات المحدثة وذلك بدمقرطة انتخابها.

14 – العمل على تطهير الجو السياسي بتكريس خطاب جديد و فوري يبعث الثقة في نفوس المواطنين ويعطي المصداقية للعمل السياسي.

15 – استدراك التأخر الذي يعرفه العالم القروي بالنسبة للتنمية الوطنية ومحاربة الفوارق الاجتماعية مع خلق توازن ما بين الفئات والجهات والمؤسسات.

نأمل أن تؤخذ اقتراحاتنا هذه بعين الاعتبار كمساهمة من أجل توفير الجو المناسب لإنجاح عملية تعديل الدستور في انسجام تام مع التطلعات المشروعة للشعب المغربي وللإرادة الأكيدة لعاهل البلاد، جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وحرر بالرباط يوم الثلاثاء 1 جمادى الأولى 1432
الموافق 5 أبريل 2011

عن المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الوطني
الكاتب العام: عبد الله القاديري.